مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية

المجلد13/العدد: 01 (2023)،
ص 868-880

أسس ومبادئ السياسة الخارجية للجزائر وبعدها الإفريقي (1962 – 1994)

Basics and principles of Algeria's foreign policy and its African dimension (1962-1994)

إبراهيم *عبد العالي[1]

[1] جامعة الجزائر – 2 – أبو القاسم سعد الله، ibrahim.abdelali@univ-alger.dz

تاريخ الاستلام: 2022/11/15 تاريخ القبول: 2023/04/02 تاريخ النشر: 2023/06/08

ملخص:

كانت الدبلوماسية الجزائرية مكرسة لخدمة الوطن ومصالح الشعب، وتسعى لتكريس التعاون الإقليمي والدولي بما يعود بالنفع على شعوب المنطقة والعالم، وتدعم المنحى التحرري بجميع أشكاله. فقد تبنت الجزائر منذ استرجاعها لاستقلالها جملة من المبادئ التي حددت معالم سياستها الخارجية القائمة والوفية لمبادئ ثورة أول نوفمبر المجيدة. كما عملت جاهدة على تأكيد استمرارية مبادئها الثورية، حيث تركزت جهودها تجاه التعامل مع مجال الأخوة الإفريقية من خلال مساعيها الدائمة من أجل تصفية الاستعمار وتحرير كل الشعوب الافريقية وتحقيق مزيد من الوحدة والتضامن بين دول القارة، وحماية سيادتها، وسلامة أراضيها، واستقلالها. ودعم جهود صيانة استقلالها الاقتصادي عبر تمثيلها والدفاع عن مصالحها في المحافل والمنظمات الدولية.

الكلمات المفتاحية: السياسة الخارجية الجزائرية – الدبلوماسية الجزائرية – الجزائر وافريقيا– الجزئر وحركات التحرر - الجزائر وتحرير افريقيا.

Abstract:

Algerian diplomacy was dedicated to serving the country and the interests of the people, seeking to devote regional and international cooperation for the benefit of the peoples of the region and the world, and supporting the liberal approach in all its forms. Since Algeria regained its independence, it has adopted a set of principles that defined the parameters of its foreign policy, which is loyal to the principles of the glorious November 1 Revolution. It also worked hard to confirm the continuity of its revolutionary principles, as its efforts focused on dealing with the field of African brotherhood through its permanent endeavors to decolonize, liberate all African peoples, achieve more unity and solidarity among the

*المؤلف المرسل: إبراهيم عبد العالي الإيميل: ibrahim.abdelali@univ-alger.dz

countries of the continent, and protect its sovereignty, territorial integrity, and independence. Supporting efforts to maintain its economic independence by representing it and defending its interests in international forums and organizations.

Keywords : Algerian foreign policy - Algerian diplomacy - Algeria and Africa - Algeria and the liberation movements - Algeria and the liberation of Africa .

مقدمة :

بنت الجزائر على الساحة الدولية، موقعا هاما ومكانة مرموقة تميزت بسياسة خارجية على درجة عالية من الانسجام والثبات تعكس التوجهات الكبرى لبيان أول نوفمبر 1954، كما أظهرت مستوى من المرونة والحيوية لم يؤد بها إلى الميوعة والتذبذب، مما جعل المراقبين الأجانب يعرفون سلفا وبسهولة مواقفها في القضايا الهامة المطروحة على المجامع الدولية، أو في اللقاءات الثنائية والمتعددة الأطراف، وخاصة إذا تعلق الأمر بمسائل مبدئية مثل حق الشعوب في تقرير مصيرها، والدفاع عن مصالحها الحيوية، وبوجه أخص حقها في حماية سيادتها الوطنية.

أكسبها ذلك الثبات المبدئي والمرن في نفس الوقت قدرا كبيرا من الاحترام مهما كانت درجة الاشتراك في الرأي أو التحفظ عليه، وبلغ تأثر تلك المكانة إلى أطراف قيادية في الغرب وما كان يسمى الشرق، وساعد على تتويج الجزائر كأحد المنشطين الرئيسيين لسياسة التعاون المتوازن والسلام والمتبادل والمعبر الشجاع عن مشاغل الجزء الجنوبي من العالم وخاصة مناطقه الإفريقية، وبقيت تلك المبادئ الموجهة والثابتة حتى مع محنة التسعينيات وما عرفته من ضغوط قوية واجهتها الجزائر بشجاعة وعرفت كيف تحافظ على وزنها الإقليمي وعلى الساحة الدولية.

1. أسس ومبادئ السياسة الخارجية للجزائر (1962 – 1994):

1-1. مساندة ودعم حركات التحرر وتصفية الاستعمار:

كانت معظم البلدان الإفريقية عشية اندلاع الثورة التحريرية الجزائرية تحت نير الاستعمار، وكان واضحا أن الاستعمار لن يتنازل عن مناطق كثيرة منها بسبب أهميتها الإستراتجية والاقتصادية إلا بالعمل المسلح، ولذلك اعتبرت جبهة التحرير الوطني باستمرار بأن عملها التحريري جزء مكمل، وله تأثير متبادل من أجل تحرير إفريقيا ككل (اسماعيل دبش، 1999، ص 163).

عملت الجزائر بعد استرجاع استقلالها مباشرة على دعم التضامن في الكفاح ضد الإمبريالية والاستعمار، قديمه وجديده، من خلال المساهمة المباشرة في عمليات تحرير البلدان الإفريقية غير المستقلة، بالدفاع عن قضاياها بالمساعي الدبلوماسية والتدريب العسكري، والإمدادات بالسلاح

والعتاد وبتوفير سبل التأهيل للإطارات المرشحة للتكفل بتسيير مصالح بلدانهم في جميع المجالات وذلك بفتح أبواب مؤسساتها التعليمية لهم على كافة الأصعدة (عبد الله بالحبيب، 2012، ص 17).

فتح الرئيس أحمد بن بلة والرئيس هواري بومدين أبواب الجزائر على مصراعيها لحركات التحرر ضد الاستعمار والعنصرية، وأمام تعدد حركات التحرر ومع تعايشها أحيانا وتعارضها أحيانا أخرى، انتهجت الجزائر عملية انتقاء على أساس معايير التمثيل والتواجد في الميدان، وبالتالي فقد كانت تدعم وتساند الحركات التي تعتبر بمثابة النواة الحقيقية لاستقلال بلادها (عبد الله بالحبيب، 2012، ص 17)، كما هو الشأن بالنسبة للحزب الافريقي من أجل استقلال غينيا والرأس الأخضر، وجبهة تحرير موزمبيق، والجبهة الشعبية لتحرير أنغولا، والاتحاد الوطني الإفريقي لزمبابوي،والمؤتمر الوطني الإفريقي في جنوب إفريقيا، والمنظمة الشعبية لجنوب غرب إفريقيا في ناميبيا (منصف بكاي، 2017، ص 47). وكل هذه التنظيمات التي استفادت من تمثيل دائم لها في الجزائر كان لها إمكانيات تدريب جزء من مقاتليها داخل المعسكرات والثكنات الجزائرية، كما استفادت من دعم سياسي ودبلوماسي ومالي من طرف الجزائر (عبد الله بالحبيب، 2012، ص 17)، فقد تدرب بالجزائر الكثير من الكوادر والإطارات التي قادت الكفاح التحرري في بلدانهم مثل نيلسون مانديلا وأميلكار كابرال وغيرهم، كما حظي تشي جيفارا باستقبال خاص في الجزائر عام 1965.

ولقد رأى بعض الملاحظون أن ثمة تنافسا بين منهج مصر وسلوك الجزائر في دعم حركات التحرر. حيث كانت القاهرة أكثر اعتمادا على الجانب السياسي، وتوفير خدمات الاتصال الدبلوماسي والتواصل الإعلامي مع الخارج، بينما كانت الجزائر تعتمد على تقديم الدعم اللوجستيكي من تدريب عسكري، وتوصيل السلاح إلى لجنة تحرير المستعمرات (حلمي شعراوي، 2019، ص 216).

أورد حلمي شعراوي* المفكر والسياسي المصري الضليع في الشؤون الإفريقية في مذكراته أنه سأل الرئيس أحمد بن بلة في باماكو عاصمة مالي أثناء انعقاد المنتدى الاجتماعي الدولي سنة 2003، عما كان بينه وبين عبد الناصر من اتفاقات حول مساندة حركات التحرر الإفريقية، وهل صحيح أنه كان ثمة اتفاق بينهما حول ذلك ؟ فأكد بن بلة له أن اتفق مع عبد الناصر على استمرار حماس الجزائر واستغلال وهج ثورتها المجيدة من خلال تقديم الدعم العسكري لحركات التحرر الإفريقية فيما تتيح الفرص السياسة أكثر للقاهرة (حلمي شعراوي، 2019، ص 216).

لقد وجدت حركات التحرر الإفريقية في الثورة الجزائرية نموذجا يحتذى به في إخراج الاستعمار التقليدي ومواجهة الاستعمار الاستيطاني على حد سواء خاصة في أنغولا، والموزمبيق، وزيمبابوي وجنوب إفريقيا أين يتواجد المستوطنون بكثافة وبهدف البقاء الدائم، وكانت كذلك دافعا قويا لبقية حركات الاستقلال لعدم قبول المساومة مع المستعمر، مثل ما حدث في غينيا، والكونغو، وغانا، ومالي (اسماعيل دبش، 1999، ص 163).

تبنت الجزائر كل القضايا الإفريقية العادلة، ووقفت في طليعة الكفاح من أجل انتصارها. ولم يكن الاتجاه الإفريقي للسياسة الخارجية الجزائرية مجرد اختيارا ظرفيا، وإنما هو نابع من المثل العليا للثورة الجزائرية، المتجسدة في الحرية والاستقلال ومناهضة الإمبريالية، وكذلك من انتماء الجزائر لإفريقيا، وإحساس الجزائريين بالكرامة الإفريقية، وضرورة التضامن النضالي بين جميع شعوب القارة، وهو يشكل أحد المقومات الرئيسية للسياسة الجزائرية الخارجية (وزارة الشؤون الخارجية : السياسة الخارجية، التنظيم، الصلاحيات، القوانين الأساسية، 1980، ص 14).

2-1. التزام الحياد وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول:

ورثت جبهة التحرير الوطني الثورية في نشاطها الخارجي طابع الحياد وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الذي اتسمت به العلاقات الخارجية للحركة الوطنية إزاء الأحداث التي عايشتها، فقد لزم معظم رواد الحركة الوطنية الحياد من أحداث الحرب العالمية الثانية، ولم تتدخل فيها ولم تقف إلى جانب أحد ضد الآخر، كما التزمت الحياد حيال ما كان يجري على الساحة المغاربية والعربية. ولما بعثت جبهة التحرير نشاطها الخارجي، حافظت على هذا التقليد بحيث لم تتدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية والإفريقية، ولم تخض حتى في الخلافات العربية – العربية، كما التزمت الحذر من سياسة التحالفات التي أقامتها بعض الدول العربية والإفريقية مع القوى الأجنبية مما أكسبها التقدير والاحترام في الأوساط العربية والإفريقية (ادريس عطية، 2019، ص 199).

بعد استرجاع الاستقلال بقيت الجزائر تحافظ في سياستها الخارجية على طابع الحياد حيال كل النزاعات والأزمات الدولية، ما لم يتعلق ذلك بحركات التحرر، وهذا ما أكسبها هيبة وسمعة أدبية طيبة في العالم، وجعل وساطتها تقبل من طرف أطراف الصراع الذين قدمت وساطتها بينهم (ادريس عطية، 2019، ص 199).

3-1. دعم مسعى التحرر الاقتصادي وتحقيق التنمية والتعاون مع البلدان النامية:

تعرضت دول العالم الثالث قبل استقلالها عشرات السنين من الاستغلال الفاحش لقدراتها البشرية والمادية من طرف الاستعمار، تلبية لحاجات مؤسساته الاقتصادية والمالية، كما تركزت استثماراته في استخراج وتصدير موادها الأولية والطاقوية. إضافة إلى ذلك قضى على زراعتها الغذائية وعوضها بالزراعة التجارية، مع الأخذ بعين الاعتبار أنه لم يقم مؤسسات تحويل المواد الأولية بمختلف أصنافها في المستعمرات بل في أوطانه (مادهو بانيكار، د-ت، ص 47).

وفي مجال التعليم والتكوين، لم يكون الاستعمار إلا أعدادا قليلة جدا من الإطارات المتوسطة، لأنه هدفه كان فقط خلق موظفين تابعين وجيل من المؤمنين بالفكر الغربي. أما بالنسبة للهياكل القاعدية فإن الاستعمار لم ينجز إلا القليل منها حيث يتمركز الأوروبيون، أو ما هو ضروري لنقل المواد الأولية المختلفة نحو موانئ التصدير (مادهو بانيكار، د-ت، ص 66).

نتيجة لكل هذه المعطيات وجدت الشعوب في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية نفسها غداة استرجاعها لاستقلالها مرتبطة ارتباطا وثيقا بالاستعمار السابق، وهي مضطرة إلى تصدير موادها الأولية خاما لعدم امتلاكها وسائل تحويلها، والأخطر من ذلك أنها لم تكن قادرة حتى على تحديد أسعار منتجاتها. ففي المجال الزراعي والذي يعتبر عصب اقتصادها وجدت نفسها تعاني من انتشار الزراعات الصناعية التي تحول في المراكز الصناعية المتواجدة بالدول المتقدمة، في وقت تعاني فيه عجزا في الزراعات الغذائية الأمر الذي جعلها تعاني من التبعية الغذائية للدول المتقدمة والشركات الاحتكارية العالمية. وقد انعكس هذا الوضع على الحياة الاجتماعية التي تميزت بانتشار الفقر والأمية والأمراض لعجزها عن توفير مؤسسات التكوين والمراكز الصحية والإطارات (مادهو بانيكار، د-ت، ص 49).

أمام هذه الأوضاع المزرية سعت دول العالم الثالث إلى بناء مؤسساتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لكنها وجدت نفسها بحاجة إلى دعم الدول المتقدمة، ومعظمها من الدول الغربية، والمؤسسات المالية العالمية الخاضعة لها، لكن هذه المساعدات متوقفة على سياسة البلدان الفقيرة وموقفها من القضايا العالمية، فالولايات المتحدة الأمريكية تربط مساعدتها بتبني مبدأ الليبرالية وتنازلات سياسية (ألبير تيفو دجري، 1960، ص 123)**.

كذلك سعت الدول المتقدمة لاستغلال كل الطرق من أجل مواصلة استنزاف ثروات العالم الثالث، وذلك بربطها بمعاهدات مثل اتفاقية ياوندي (Convention Yaoundé) التي أمضيت سنة 1963 بين فرنسا ومستعمراتها السابقة في إفريقيا والبالغ عددها ثمانية عشر - الجزائر لم تمضها- وهي تنص على التعاون الاقتصادي والتجاري، وقد استمر العمل بها حتى سنة 1975 عندما عوضت باتفاقية لومي (Lomé Convention) بين المجموعة الاقتصادية الأوروبية و46 دولة من العالم الثالث متواجدة في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، نصت على التعاون بين الطرفين (مهند حميد مهيدي صالح، 2019، ص 53).

ومن أجل هذا كله، فرضت الجزائر نفسها في الميدانين السياسي والاقتصادي، نتيجة سياستها الخارجية الجريئة، وذلك بتصديها للشركات البترولية العالمية بتأميمها المناجم وخاصة البترول والغاز. وكذلك تشجيعها لدول العالم الثالث على التضامن والتكتل ضمن تنظيمات دولية مثل منظمة الوحدة الإفريقية وكتلة عدم الانحياز ومجموعة الـ 77 وغيرها (Abderrahmane Remili, 1975, p 224).

فقد ركز المؤتمر الرابع لحركة عدم الانحياز الذي انعقد في الجزائر بين 5 و9 سبتمبر 1973، على بروز الفوارق الكبيرة بين الدول المتقدمة الاستعمارية والدول المستقلة حديثا في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، لذلك ركز هذا المؤتمر، بتوجيه من الجزائر، على المسائل الاقتصادية، حيث نادت الجزائر بضرورة إعادة النظر في النظام الاقتصادي العالمي القائم وغير العادل، إذ وضع غداة

الحرب العالمية الثانية في وقت لم تكن دول العالم الثالث موجودة، وبالتالي لم تساهم في وضعه ولهذا لم يأخذ مصالحها بعين الاعتبار وتعويضه بنظام جديد يأخذ مصالح الدول الغنية والدول السائرة في طريق النمو بالاعتبار، كما طالبت بضرورة التعاون جنوب جنوب (Textes Fondamentaux: La quatrième Conférence des Chefs d'Etas ou de Gouvernement des pays non-alignés, réunie à Alger du 5 au 9 septembre 1973, 1973, P 101).

وفي هذا السياق اجتمعت الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة في دورة طارئة في أفريل 1974 بدعوة من الجزائر باسم حركة عدم الانحياز لدراسة موضوع النظام الاقتصادي العالمي وذهب الرئيس الجزائري الراحل هواري بومدين إلى نيويورك وألقى خطابا طالب فيه بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد قائم على التعاون بين الدول، وكذلك إعادة النظر في المنظمات الاقتصادية العالمية، وتخفيف ديون بعض دول العالم الثالث التي ترزح تحت نير مديونية خانقة. وبذلك فتحت الجزائر باب الحوار بين الشمال والجنوب على مستوى هيئة الأمم المتحدة (هواري بومدين.. ثائر يبني دولة: ج2، فيلم وثائقي من إنتاج قناة الجزيرة الوثائقية، تعليق طلال كحيل وشادي اللهيب، إخراج فتحي جوادي، إشراف صالح الوسلاتي، 1 نوفمبر 2014).كما شجعت قرارات مؤتمر الجزائر دول منظمة الأوبيب في أكتوبر 1973 على إعادة النظر في أسعار البترول التي حددت من طرف الشركات الاحتكارية العالمية، وذلك بتعديلها نحو الأعلى لتتساوى قيمتها مع قيمة أسعار المواد المصنعة (ضياء مجيد الموسمي ، 1990، ص 9).

وبهذا نلاحظ أن الجزائر لعبت دورا أساسيا في تحرير الشعوب -خاصة الإفريقية- من الاستعمار وفي تطوير الفكر الإنساني مثل التعايش السلمي والتعاون شمال جنوب وجنوب جنوب. حيث انتصبت الجزائر للدفاع عن مصالح الدول السائرة في طريق النمو ولإيجاد قدرة تفاوضية لها على مستوى هيئة الأمم المتحدة، وترقية التعاون الاقتصادي والتقني بين دول العالم الثالث.

2. محددات السياسة الخارجية الجزائرية وبعدها الإفريقي (1962 – 1994):

1-2. دور رؤساء الجزائر ونخبها في رسم السياسة الخارجية:

كان لمؤسسة الرئاسة دور كبير في رسم معالم السياسة الخارجية الجزائرية تخطيطا وتنفيذا، وذلك جراء منح الدساتير الجزائرية سلطات واسعة للرئيس في تحديد وتوجيه السياسة الداخلية والخارجية للبلاد (ادريس عطية، 2019، ص 195) .

فدستور 1963 في مادته الثامنة والخمسين منح لرئيس الجمهورية حق تحديد سياسة الحكومة وتوجيهها وتسييرها وتنسيق السياستين الداخلية والخارجية للبلاد، واستمر على منواله دستور 1976 الذي بموجبه يقرر الرئيس السياسة العامة للأمة وقيادتها وتنفيذها (ادريس عطية، 2019، ص 196) .

أما دستور 1989 فنص في مادته رقم 74 على أن رئيس الجمهورية يقرر السياسة الخارجية للأمة ويوجهها، وبذلك فإنه يعين سفراء الجمهورية والمبعوثين فوق العادة إلى الخارج، وينهي مهامهم ويتسلم أوراق اعتماد الممثلين الدبلوماسيين الأجانب وأوراق إنهاء مهامهم (ادريس عطية، 2019، ص 196) .

وعلى الرغم من أن سيطرة الرئيس بهذا الشكل على صناعة القرار في السياسة الخارجية لأي بلد يعني سيطرة العوامل الشخصية عليها، وهذا ما يطرح مشكل الاستمرار والتغيير في السياسة الخارجية جراء تغير الرؤساء، فتغير صناع القرار من المحتمل أن يؤدي إلى تغير السياسة الخارجية بشكل ثانوي أو جذري، ويرجع ذلك إلى درجة الاهتمام بالسياسة الخارجية لدى صانع القرار (ادريس عطية، 2019، ص 195). إلا أن الملاحظ هو ثبات السياسة الخارجية للجزائر رغم تغير رؤساءها ومرد ذلك إلى اكتسابها لعقيدة ثورية ورثتها إبان ثورتها المجيدة، فقد كان كل رؤساء الجزائر -خلال فترة الدراسة- من قادة الثورة التحريرية، فهم زعماء ثوريون غيورون على الكرامة الجزائرية والإفريقية.

وعلى صعيد آخر استطاعت الثورة أن تنتقي لها نخبة من الدبلوماسيين المحنكيين أمثال السادة: محمد يزيد، عبد القادر شندرلي، محمد الصديق بن يحي، رضا مالك، الأخضر الابراهيمي، محمد سحنون وكثير غيرهم لا يقلون كفاءة ولا شهرة***. فاستثمروا واقع البلد الواعد والظروف الدولية المواتية، وحرص القيادة على إحاطة كل الملفات الدولية الهامة بالتحضير الجاد، اعتمادا على مساهمة ذوي الاختصاص لإعطاء صورة مشرفة للوطن، ومصداقية لنشاطه على الساحة الدولية، ولفض العديد من مشاكله ومشاكل البلدان الإفريقية، وصارت كلمة الجزائر مسموعة ومواقفها محترمة ورسائلها معلومة في المحافل الدولية (صالح بن قبي، د-ت، ص 24).

لقد أسندت وزارة الخارجية في أول حكومة جزائرية مستقلة إلى محمد خميستي****، وكان قبلها من قياديي الحركة الطلابية، وتولى معه مناصب المسؤولية في نفس الوزارة، زملاء له سابقون من الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين، فكلفهم بالديوان والأمانة العامة، ورئاسة الأقسام، وسبق لمعظمهم أن اشتغلوا قبلها في مصالح الحكومة المؤقتة، أما الباقون فهم بين مسرح من جيش التحرير، ومفرج عنه من معتقلات العدو (صالح بن قبي، د-ت، ص 24).

ولم يكن أحد من الفئتين يتمتع بالمؤهلات التي تقتضيها الدبلوماسية بالمعايير الدولية، ولا بشروط الارتقاء بها إلى المستويات التي بلغتها السياسة الخارجية الجزائرية طيلة سنوات. فإن كان أغلبهم جامعيين فإن جانب التخصص يعوز الجميع. وكل ما في الأمر أنهم كلفوا بمهمة فعزموا على إنجاحها كما فعل إخوان لهم في ميادين اختصاص أخرى، بالكد والجد والمثابرة (صالح بن قبي، د-ت، ص 19).

وهكذا شكل التوظيف النسبي لإشعاع الثورة الجزائرية والموقع الجيوستراتيجي بمسعاه المتوازن مدرسة متميزة للممارسة الدبلوماسية لبلد حديث العهد بالمجامع الدولية، ولا تحمل أغلب إطاراته السياسية دبلومات من الأكاديميات الدبلوماسية ولا تجد إطاراته الشابة بين يديها خلاصات

(Abstracts) لأي مركز أو معهد للدراسات الاستراتجية على أرض الوطن، والجديد منها مازال في مرحلة التأسيس والتنظيم (محمد العربي ولد خليفة، 2013، ص 287).

تمكنت الجزائر من أن تحقق لصالحها وصالح كافة البلدان الإفريقية في مجال النشاط الخارجي، السياسي منه والاقتصادي والثقافي، حصيلة معتبرة في أقل من عقدين على عودتها إلى الساحة الدولية، معتمدة على طيبة سمعة ثورتها المظفرة، وجدية برامجها، وإخلاص رؤسائها، ومصداقية جهازها الدبلوماسي وتحركه الدؤوب (صالح بن قبي، (د-ت)، ص 24).

2-2. الأوضاع الداخلية للجزائر:

إن مكانة الجزائر الدولية يتحكم فيها أساسا الوضع الداخلي بنشاطه الاقتصادي وتعامله الاجتماعي وحيويته الثقافية وتكوينه البشري. وهذا ما جعل طبيعة الكيان السياسي الجزائري ونوعية علاقاته الدولية انعكاسا للأحداث الداخلية وتعبيرا عن توازن القوى المحلية، فالكثير من الدارسين لتاريخ السياسة الخارجية للجزائر لا يتعرضون للأوضاع الداخلية ويقفزون للحديث عن الأوضاع الخارجية وتأثيرها على البلاد، الأمر الذي يسمح لنا بأن نعتبر أي دراسة في علاقات الجزائر الخارجية ومعاملاتها الدولية، لا تأخذ بعين الاعتبار معطيات الحياة الداخلية بمثابة وصف استعراضي للأحداث بعيد عن إعطاء فكرة صحيحة أو صورة معبرة عن الواقع التاريخي (ناصر الدين سعيدوني، 2014، ص 185).

وأنا هنا لا أدعي أنني سأدرس بدقة ونقد أوضاع الجزائر الداخلية بعد الاستقلال ولكنني سأحاول تلخيصها، فالواجب معرفة طبيعة نظام الحكم، وعلاقته بالشعب والقوى الاقتصادية والاجتماعية المحركة لدواليب السلطة والمجتمع، والتساؤل عما إذا كانت هذه الأوضاع هي التي حددت مبادئ وأهداف السياسة الإفريقية للجزائر.

يمكن القول أن مرحلة حكم الرئيس أحمد بن بلة من 1962 إلى 1965 كانت المرحلة الرومانتيكية للثورة. حيث تميزت بالعاطفية والخطابية والحماس الشديد، والتطلعات، أي امتداد الحلم القديم إلى المستقبل (أبو القاسم سعد الله، 2016، ص 15).

أما فترة حكم الرئيس هواري بومدين والسنوات الخمس الأولى من حكم الرئيس الشاذلي بن جديد (1965 – 1985) فتعتبر بحق العهد الذهبي للجمهورية الجزائرية الأولى، فقد طغت إيجابياتها على سلبياتها وفاقت منافعها مضارها، إذ تميزت بطرح مشاريع تنموية واعدة جعلت الشعب الجزائري ينطلق بأمل وثقة نحو المستقبل(ناصر الدين سعيدوني، في الشأن الخلدوني، 2014، ص 24)، فقد شهدت هذه الفترة مواصلة الجزائر جهود التحرر من التبعية للاستعمار الفرنسي عسكريا واقتصاديا بعد الاستقلال. فقد قدمت الجزائر تجربة ثرية في هذا المضمار، حيث تمكنت من تجاوز مخلفات الدمار الاستعماري الناجم عن الثورة التحريرية (1954 – 1962) بفضل الروح النضالية التي لم يتخل عنها الشعب الجزائري بعد استرجاع السيادة الوطنية، فاستطاعت الجزائر أن تعجل بانسحاب القوات

الفرنسية التي كان قوامها 800 ألف جندي من أرض الوطن قبل الأجل المحدد لذلك في اتفاقية إيفيان، بما في ذلك الجلاء عن قاعدة المرسى الكبير بعشر سنوات قبل التاريخ المحدد لذلك في نفس الاتفاقية. واستعادت الجزائر أرضها التي كان يحتلها الكولون (1963) وقوامها أزيد من مليون هكتار من أجود الأراضي وأكثرها خصوبة وتجهيزا، واسترجعت المناجم والمؤسسات الصناعية والأملاك العقارية (1966). ثم كان تأميم المحروقات (1971) بالإضافة إلى البنوك والتجارة الخارجية (أحمد طالب الابراهيمي، 2008، ص 369- 373).

وواكب ذلك العمل على بعث حركة تصنيع كثيفة***** وسياسة تعليم وتكوين جريئة وطموحة، خصصت لها الدولة ثلث الميزانية سنويا (أحمد طالب الابراهيمي، 2008، ص 32 وما بعدها)، لذلك سلكت الجزائر بالتوازي مع هذه الجهود والتحولات سياسة خارجية قائمة على مبدأ التضامن مع القضايا العادلة ومناصرة الشعوب الخاضعة للاستعمار في المطالبة بحقوقها السياسية وتقرير المصير، والعمل على إحداث توازن في العلاقات الاقتصادية بين الدول الغنية (الشمال) والدول النامية (الجنوب) (منصف بكاي، 2017، 48-49) .

ومهما كان الاختلاف على الحصيلة في مستوى السياسة الداخلية سواء في عهد الرئيس أحمد بن بلة أو الرئيس هواري بومدين أو الرئيس الشاذلي بن جديد، فإن الجزائر قد حققت قدرا من الاستقرار وشرعت في خوض ورشات كبيرة مهما كانت حصيلة التنمية الحقيقية، فقد أدى التوظيف الذكي لمآثر ثورة التحرير، وخطاب العدالة الاجتماعية – أو الاشتراكية – والتضامن المطلق مع حركة التحرر في العالم الثالث، أدى كل ذلك إلى تتويج الجزائر في صدارة الدول التي لها منطقها السياسي المنسجم والفعال على الساحة الدولية واعتبارها من أهل الحل والعقد في مختلف شؤون القارة الإفريقية.

3-2. البعد الإفريقي وميادين النشاط:

أدركت الجزائر أهمية الدائرة الإفريقية لحركتها الجيوسياسية، منذ الثورة التحريرية، أين شكلت القارة الإفريقية قاعدة خلفية لها في سياق التضامن الثوري، فقد لعبت الدول الإفريقية دورا مهما في الضغط – الدبلوماسي خاصة- على فرنسا، لإجبارها على الاعتراف باستقلال الجزائر (سمير قط، 2017، ص 70).

وبعد استرجاع الجزائر لاستقلالها أولى صناع القرار الجزائريين أهمية بالغة للبعد الإفريقي للجزائر على كافة الأصعدة السياسية، والدبلوماسية والاقتصادية والاستراتجية والأمنية، فقد تميزت سنوات الستينات والسبعينات بتكثيف حركتها في القارة الإفريقية، وترجمت هذه التصورات في النصوص الأساسية للدولة وفي لوائح حزب جبهة التحرير الوطني، فمن خلال دستور 1963، ودستور 1976 يمكن استخلاص عدة أسس حكمت هذه العلاقات لخصها "سليمان الشيخ"****** في التضامن السياسي في إطار كفاح الدول الإفريقية من أجل التحرر، ومحاربة التمييز العنصري والإمبريالية (سمير قط، 2017، ص 70).

ورغم أن النصوص الأساسية – المشار إليها أعلاه- وضعت إفريقيا في المرتبة الثالثة بعد المغرب العربي والوطن العربي، لاعتبارات هوياتية أساسا لتأكيد ارتباطها بالدائرتين الأخيرتين التي يجمعها الدين واللغة والثقافة، إلا أن الملاحظ يجد أن الحركة الدبلوماسية الجزائرية، كانت نشطة أكثر على الصعيد الإفريقي. ويمكن تفسير ذلك بسبب هيمنة مصر عبد الناصر على الشؤون العربية (سمير قط، 2017، ص 40)، ورغبة الجزائر في عدم التدخل في الصراعات العربية- العربية التي شهدتها المنطقة العربية آنذاك، فضلا عن قضية الصحراء الغربية التي تعتبرها الجزائر قضية تصفية استعمار، وجب الالتزام بتمكين الشعب الصحراوي من نيل حقه في تقرير مصيره وتحديد مستقبله السياسي.

كما تجدر الإشارة إلا أن مواصلة الجزائر لثورتها التحريرية ومسيرتها الجريئة على المستوى الإفريقي كان ملفتا على الرغم من أنها لم تفعل شيئا لتصدير الثورة والعمل على مساعدة المتعاطفين على تشكيل تنظيمات تتبنى فلسفتها ومناهجها، لإيمانها بأن التغيير ينبغي أن يأتي أولا من الداخل، وذلك أمر يخص الشعوب المعنية، ولإلتزامها ثانيا بسياسة حسن الجوار والتعاون البناء في محيطها الجيوسياسي القريب والبعيد (محمد العربي ولد خليفة، 2013، ص 275).

خاتمة :

تعود أسس ومبادئ السياسة الخارجية الجزائرية إلى أيام الثورة التحريرية المجيدة حيث واكبت دبلوماسية الجزائر المكافحة النجاحات السياسية والعسكرية للقضية الجزائرية ولثورتها المجيدة عبر مختلف مراحلها، فقد اهتم قادة ثورة أول نوفمبر الخالدة منذ البداية، بالعمل الدبلوماسي موازاة مع العمل السياسي والعسكري.

كان للجزائر تجربة كافية في التصدي للاستعمار مما جعلها تكتسب رصيدا تاريخيا وثوريا وظفته في مجال رسم معالم سياستها الخارجية المبنية على مساندة وتشجيع حركات التحرر وتصفية الاستعمار ودعم مسعى التحرر الاقتصادي وتحقيق التنمية والتعاون مع البلدان النامية، مع الموضوعية في الطرح السياسي، والعمل على خدمة المصالح الوطنية دون الإضرار بمصالح المتعاملين الخارجيين. والتمسك بالقرار السيد وحرية اتخاذه مع عدم الانحياز في المواقف إزاء القضايا الدولية. وإقرار الحق والمساواة والعدالة وفق القانون الدولي.

شكل الوضع الداخلي المستقر للجزائر منطلقا للسياستها الخراجية المعتمدة على الوفاء لمواثيق الثورة، ومن غير الانعزال عن محيط الجزائر الإفريقي. فهي سياسة معتدلة تسعى لترسيخ التعاون دون إقصاء أو تهميش.

اعتبرت الجزائر أنه من مسؤولياتها دعم القضايا العادلة في إفريقيا والعمل على مد جسور التعاون المتكافئ لدولها مع دول الشمال المصنعة، والسعي لتنشيط التعاون جنوب جنوب ابتداء من الجوار الإفريقي. كما اعتبرت الجزائر أن الانحياز للحق والحرية والسلام ليس تدخلا، ولا طلبا للهيمنة

والتدخل، فتجربة الجزائر التاريخية تجعل من الشعب الجزائري نصيرا طبيعيا لكل مظلوم يستجير به، ولا يقبل أبدا ممارسة الظلم والعدوان على غيره أيا كانت الذرائع والأسباب.

الهوامش :

* حلمي شعراوي: ولد عام 1935 بالجيزة، تخرج من قسم الاجتماع بكلية الآداب بجامعة القاهرة عام 1958، ليلتحق برئاسة الجمهورية كباحث في الشؤون الإفريقية (1960- 1974)، ليشغل بعد ذلك منصب مسئول العلاقات الثقافية بوزارة الدولة لشؤون السودان (1975- 1979)، ثم أستاذا بجامعة جوبا (1981- 1982)، ثم خبير العلاقات الثقافية العربية الإفريقية بالمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (1982- 1986) ثم رئيس مركز البحوث العربية والإفريقية (1987- 2018). يعتبر حلمي شعراوي من كبار المتخصصين في الشؤون الإفريقية في العالم العربي، فقد أثرى المكتبة العربية بالعديد من المؤلفات في الشؤون الإفريقية، وقد صدر بعضها أيضا باللغتين الإنجليزية والفرنسية، فضلا عن العديد من البحوث والدراسات والترجمات والمراجعات العلمية لتجارب الحركات الديمقراطية والتشكيلات الاجتماعية في إفريقيا. في سنة 2018 كتب حلمي شعراوي خلاصة تجربته في القارة الإفريقية في مذكرات حملت عنوان: حلمي شعراوي سيرة مصرية إفريقية.

** للمزيد أنظر: محمد بجاوي: مراحل نظام اقتصادي دولي جديد، تر جمال مرسي وابن عمار الصغير، (د.ط)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981.

*** من الدبلوماسيين الجزائريين الذين اختصوا بالشؤون الإفريقية بعد الاستقلال نذكر منهم: محمد سحنون، مختار كركب، جلول بختي نميش، سليمان هوفمان، جلول ملايكة، نور الدين جودي، عبد القادر مساهل.

**** محمد خميتسي: ولد عام 1930 بمغنية بتلمسان. درس الطب في جامعة مونبيليه في فرنسا، وهو من رواد الحركة الطلابية في الجزائر، حيث كان من مؤسسي الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين عام 1955 كما عين أمينا عاما له في مؤتمر الاتحاد الثاني المنعقد في مارس 1956 في باريس، وهو ما جعل السلطات الفرنسية تعتقله بتهمة التورط مع جبهة التحرير في المساس بأمن تراب الدولة الفرنسية ولم يطق سراحه إلا في عام 1962. بعد استرجاع الجزائر لاستقلالها شغل محمد خميستي منصب أول وزير خارجية للجزائر وكان سنه لا يتجاوز 33 سنة، فكانت له المسؤولية الأولى في إرساء مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية النابعة من قيم الثورة الجزائرية المباركة والقائمة على عدم الانحياز وعلى دعم حركات التحرر والقضايا العادلة في العالم، ولكن بعد 6 أشهر فقط من تنصيبه اغتيل في 11 أفريل 1963 ومازالت حقيقة اغتياله لغزا غامضا. أنظر: فراس البيطار، الموسوعة السياسية والعسكرية، ج3، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 967. أنظر أيضا: خلوفي

بغداد، الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين بين 1955- 1962، مجلة عصور، ع1، ج5، 2006، ص 99.

***** حول السياسة الاقتصادية الجزائرية وتحولاتها الكبرى بعد استرجاع الاستقلال أنظر:

Mahfoud Bennoune et Ali el Kenz: Le Hazard et L'histoire "Entretiens Avec Belaid Abdesselam" , E.N.A.G Editions, 1990, Alger, P 387 – 394.

****** سليمان الشيخ: هو نجل الشاعر مفدي زكرياء. كان عضوا سابقا في صفوف جيش التحرير الوطني. تابع مسارا جامعيا طويلا، فبعد حصولها على شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، درس في جامعة الجزائر وفي الخارج، خصوصا في فرنسا وكندا. وله عدة أبحاث أكاديمية في التاريخ والسياسة، كما ساهم في عدة مؤلفات جماعية تتعلق بالعلاقات الدولية والمغرب العربي والجزائر. اضطلع سليمان الشيخ بعدة مهام جامعية وسياسية ودبلوماسية، أهمها: مدير معهد العلوم السياسية والإعلام بجامعة الجزائر، مستشار برئاسة الجمهورية، عضو مجلس الأمة، سفير الجزائر بالقاهرة وممثلها لدى جامعة الدول العربية، كما كان عدة مرات على رأس قطاعي التربية والثقافة. أنظر: سليمان الشيخ: الجزائر تحمل السلاح، مرجع سابق، ص 607.

قائمة المصادر والمراجع:

1) المصادر:

2) قرارات وقوانين وزارة الخارجية الجزائرية:

3) 1.وزارة الشؤون الخارجية (السياسة الخارجية، التنظيم، الصلاحيات، القوانين الأساسية): 1980، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع.

4) الكتب بالعربية:

5) الابراهيمي أحمد طالب: 2008، مذكرات جزائري، ج2، هاجس البناء (1965- 1978)، الجزائر، دار القصبة للنشر.

6) بن قبي صالح: (د- ت)، الدبلوماسية الجزائرية بين الأمس واليوم، الجزائر، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والاشهار.

7) شعراوي حلمي: 2019، سيرة مصرية إفريقية، ط1، مصر، دار العين للنشر.

8) المراجع:

9) الكتب بالعربية:

10) بكاي منصف: 2016، دور الجزائر في تحرير افريقيا ومقومات دبلوماسيتها الإفريقية، ط1، الجزائر، دار الأمة.

11) دبش اسماعيل: 1999، السياسة العربية والمواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية 1954- 1962، (د.ط)، الجزائر، دار هومة.

12) ولد خليفة محمد العربي: 2013، مدخل لدراسة الهيكلة الجديدة للعالم، (د.ط)، الجزائر، منشورات ANEP.

13) سعيدوني ناصر الدين: 2014، أساسيات منهجية التاريخ، (د.ط)، الجزائر، البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر.

14) سعيدوني ناصر الدين : 2014، في الشأن الخلدوني، (د.ط)، الجزائر، البصائر للنشر والتوزيع.
15) سعد الله أبو القاسم : 2016، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج4، (د.ط)، الجزائر، عالم المعرفة.
16) بالحبيب عبد الله : 2012، السياسة الجزائرية في ظل الأزمة 1992- 1997، (د- ط)، عمان، دار الراية للنشر والتوزيع.
17) ادريس عطية: 2019، تطبيقات الهندسة الأمنية في سياسة الجزائر الإفريقية، الجزائر، دار الأمة.
18) مادهو بانيكار: (د.ت)، مشكلات الدول الآسيوية الإفريقية، تر نجدة هاجر وسعيد الغز، (د.ط)، لبنان، منشورات المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر.
19) ألبير تيفو دجري: 1960، إفريقيا الثائرة، تر نجدة هاجر وسعيد الغز، ط1، لبنان، منشورات المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر.
20) محمد بجاوي: 1981، مراحل نظام اقتصادي دولي جديد، تر جمال مرسي وابن عمار الصغير، (د.ط)، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع.
21) مهند حميد مهيدي صالح: 2019، الآثار السياسية والاقتصادية لتوسيع الإتحاد الأوروبي شرقا، الأردن، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن.
22) ضياء مجيد الموسمي: 1990، الأزمة الاقتصادية العالمية 1986- 1989، الجزائر، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع.

23) المجلات والصحف :

24) 1.سمير قط: 2017، السياسة الخارجية الجزائرية في إفريقيا "التطورات والمحددات"، مجلة العلوم السياسية والقانون، ع1، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ألمانيا.

25) الأشرطة الوثائقية والبرامج التلفزيونية :

26) 1.هواري بومدين.. ثائر يبني دولة: ج2، فيلم وثائقي من إنتاج قناة الجزيرة الوثائقية، تعليق طلال كحيل وشادي اللهيب، إخراج فتحي جوادي، شراف صالح الوسلاتي، 1 نوفمبر 2014.

27) الكتب باللغة الفرنسية :

28) Abderrahmane Remili: Tiers- Monde et émergence d'un nouvel ordre économique internationale, office des publications universitaires, Alger, 1975.
29) Textes Fondamentaux: La quatrième Conférence des Chefs d'Etas ou de Gouvernement des pays non-alignés, réunie à Alger du 5 au 9 septembre 1973.